مجلة روافد للبحوث و الدراسات / مخبر الجنوب الجزائري للبحث في التاريخ والحضارة الإسلامية
جامعة غرداية / العدد الثامن (جوان 2020 م)
E: 2588-1787 / P: 2543 - 3563
/http://rawafid.univ-ghardaia.dz

الجريمة وعوامل انتشارها بالمجتمع الجزائري

د. مليكة بن زيان
أستاذة محاضرة "أ"
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
benzianemalika@yahoo.fr

ملخص

إن ازدياد نسب الجرائم في المجتمع الجزائري تزداد بشكل ملفت للنظر وتنذر بخطر يداهم هذا المجتمع يأتي على كيانه ومقوماته وأمنه، حيث بتنا نشاهد ازدياد ملحوظ في هذه النسب كل يوم دون رادع أخلاقي أو قانوني، ويكفي بأن توصف بالمتوحشة والمنافية للنظم الاجتماعية السائدة، وتتنوع هذه الجرائم بين القتل، والخطف، والتحرش، والسرقة ...؛دون وازع ديني ولا خوف من العقاب مهددة بذلك قيمنا وأمننا وحياتنا بشكل قوي وخطير. ضمن هذا الإطار جاءت هذه الدراسة التي تهدف إلى تسليط الضوء على ظاهرة انتشار الجريمة بالمجتمع الجزائري وأهم العوامل المساعدة على ذلك، ولقد لخصناها في ثلاث عوامل رئيسية تمثلت في: الأزمة القيمية، ظاهرة الفقر والبطالة، وسائل الضبط الاجتماعي. خلصنا بعد عرض العوامل الثلاثة السابقة إلى بعض التوصيات الهامة التي نرى أنها تساعد في الحد من انتشار ظاهرة الإجرام بالمجتمع الجزائري.

الكلمات المفتاحية: الجريمة ؛ الأزمة القيمية؛ الفقر؛ البطالة؛ وسائل الضبط الاجتماعي.

Abstract

The increase in the rates of crimes in Algerian society increases dramatically and warns of the danger that this community attacks on its entity, its components and its security, as we are witnessing a noticeable increase in these proportions every day without moral or legal deterrence, and it suffices to be described as brutal and contrary to the prevailing social systems. These crimes vary between murder, kidnapping, harassment, theft... without religious fear or fear of punishment, threatening our values, security, and lives in a strong and dangerous way. Within this framework, this desk

study aims to shed light on the phenomenon of the spread of crime in Algerian society and the most important factors that help in that. We have summarized it in three main factors: The value crisis, the phenomenon of poverty and unemployment, social control means. After reviewing the previous three factors, we concluded some important recommendations that we think help to reduce the spread of crime in Algerian society.

Key words: crime, value crisis, poverty, unemployment, and methods of social control

مقـدمة:

تُعد الجريمة ظاهرة من ظواهر المجتمع الإنساني لا يخلو منها أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية سواء أكان المجتمع مجتمعا بدائيا أم متطورا متحضرا، وكل مجتمع مجهز بمجموعة من النظم الاجتماعية التي من مهمتها الأولى تنظيم سلوك الأفراد في نواحي النشاط الاجتماعي المختلفة من قضائية وأسرية واقتصادية وأخلاقية وسياسية وتربوية... وكل مجتمع يبذل جهدا أكبرا للمحافظة على هذا التنظيم، ويُعد الخروج عن هذا التنظيم الاجتماعي انحرافا، كما يُعد العمل إجراميا عندما يُؤذي الحالات القوية والمحدودة للعقل والشعور الجمعي، أو يعتبر العمل إجراميا عندما يخرج عن الشعور الجمعي ويكون خروجا وتعديا على ما أسنه وفرضه المجتمع.

ولمعرفة الجريمة على حقيقتها ولمعرفة درجة مظاهرها، لا بد من معرفة المجتمع الذي وقعت فيه، لأن المجتمع هو الأرضية التي ساعدت على قيام الجريمة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لأن المجتمع هو الطرف الثاني في تكوين الجريمة، فلا جريمة إلا في مجتمع، كما لا جريمة، إلا في تناقض مع مجتمع، فالمجتمع إذن هو الطرف المهم في قيام الجريمة وكذلك هو الضحية عند قيام الجريمة. فلا بد للباحث أن يأخذ بعين الاعتبار هذا التناقض الجاعل من المجتمع، في آن واحد الباعث على الجريمة والضحية لها.

وبالرغم من أن الجريمة ظاهرة اجتماعية، إلا أنها عندما تزداد في المجتمع لدرجة تؤذي الشعور الفردي والجمعي، وتهدد كيان المجتمع، فإنها تصبح في هذه الحالة مشكلة اجتماعية تزداد خطورتها تبعا لتأذي المجتمع وأفراده من هذه الظاهرة التي تنتشر.

وفي المقابل يعاني المجتمع الجزائري من ظاهرة انتشار الجريمة وبشكل غير مسبوق، فحسب بيان الشرطة الجزائرية، فقد تمت معالجة 9685 قضية منذ بداية عام 2017م، من بينها 6151 متعلقة بجرائم القانون العام؛ أي ما نسبته 64% من العدد الإجمالي للقضايا من بينها أيضا 10% متعلقة بالجريمة المنظمة، غالبيتها تتعلق بقضايا المخدرات والسرقة والقتل والتسبب في الحرائق، وحمل الأسلحة البيضاء.

كما أشار البيان ذاته إلى توقيف حوالي 10 آلاف و533 شخصا، وضع منهم 952 في الحبس المؤقت، ما يعني ارتفاع مستوى الجريمة داخل المجتمع الجزائري بنسبة 16% [1].

مع العلم أن هذه النتائج والأرقام الرسمية جاءت بعد أيام فقط من تصنيف الجزائر في الرتبة 49 عالميا والسادسة عربيا في مؤشر الجريمة العالمي لسنة 2017 من أصل 125 دولة حسب نفس المصدر السابق.

وانطلاقا مما سبق، يمكن أن نتساءل عن أهم عوامل انتشار الجريمة بالمجتمع الجزائري؛ لغرض فهم الأوضاع التي تقف وراء تصاعد هذه الأرقام السالفة الذكر والتي تعد من الأولويات كي نساهم في طرح حلولا لهذه الظاهرة.

أولا: تحديد المفاهيم الأساسية للبحث:

قبل التطرق إلى التعاريف المختلفة لمفهوم الجريمة يجب أولا معرفة متى يمكن القول أن فعلا ما هو فعل إجرامي؟. لا يعتبر الفعل إجراميا إلا إذا انطوى على:

- التصرف مخالف صريح؛
- توافر عنصر النية أو سبق الإصرار؛
- لابد أن تكون ثمة هيئة قضائية تشرف على تطبيق هذا القانون فتحدد المسؤولية التي تقع على عاتق المجرم، وتعين نوع العقوبة الذي تقع عليه[2].

أ)- مفهوم الجريمة وتعريفاتها المختلفة:

برز الاهتمام بتحديد تعريف للجريمة، نظرا لكون هذا المفهوم تمّ تحديده أكثر من غيره منذ وقت بعيد، وقد ارتبط الاهتمام بالجريمة بصورة عامة بالاهتمام بدراسة السلوك الإجرامي، مع العلم أن السلوك الإنساني مهما كان نوعه لا يخرج عن كونه ناتج عن منشأ نفسي أو مادي أو عاطفي؛ ولما يكون هذا السلوك مغايرا للأخلاق والأعراف ومضادا للتقاليد والقيم ومعاكسا للشرائع والمعتقدات الاجتماعية. وبناء على ذلك؛ فالجريمة تعتبر سلوك انحرافي وجنوح طارئ لارتكاب عمل ممنوع ارتكابه[3].

1- التعريف اللغوي للجريمة:

لغويا أخذت كلمة جريمة من المجرم: التعدي والجرم هو الذنب، والجمع إجرام وجروم، وهو الجريمة، ويقال جرم فلان أذنب وأخطأ فهو مجرم وجريم، أما في اللغة

1 يونس بورنان، الجزائر.. ارتفاع معدل الجريمة بنسبة 16% خلال 2017 https://al-ain.com/section/society/

2 زينب محمود شقير ، الباثولوجيا الاجتماعية والمشكلات المعاصرة، مكتبة الأجلو مصرية، القاهرة، مصر، 2001، ص 303- 304

3 محمد عبد الحسين أبو سمرة ، علم النفس الجنائي، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص47

الإنجليزية فتدل كلمة crime على الجريمة وأصلها crimen ، وهي كلمة لاتينية اشتقت من cermere التي أتت بدورها من أصل يوناني معناه التحيز والشدود عن السلوك العادي، أما المجرم فهو شذ عن السلوك العادي[1] .

2- **التعريف الاصطلاحي للجريمة:**

الجريمة هي كل فعل مباين للإرادة العامة التي يؤكد عليها العقد الاجتماعي، أو هي كل فعل من شأنه فصم عرى العقد الاجتماعي، أو هي ظاهرة طبيعية في المجتمع تجلب سخط الأفراد وتثير اشمئزازهم منها لأنها غالبا ما تثير وعي الجماعة للذود عن تقاليدها ومثلها وأعرافها[2].

كما تعرف الجريمة أيضا "بأنها سلوك ينتهك القواعد الأخلاقية التي وضعت لها الجماعة جزاءات سلبية ذات طابع رسمي، إذن فالجريمة هي السلوك الذي يرتكبه الفرد ويقابل بالرفض التام -والعقوبة من طرف المجتمع الذي يتواجد فيه[3].

3- **التعريف القانوني للجريمة:**

هناك العديد من التعاريف القانونية لمصطلح الجريمة رغم عدم وجود فروق واضحة في ذلك، وعليه فهي متشابهة إلى حد بعيد.

- **تعريف بول تبان:** "الجريمة هي مجموع المخالفات المرتكبة والمشهر بها، والمتابع عليها، ولا يعتبر الفرد مجرما إلا من اعترفت له بذلك المحكمة، فالجريمة فعل إرادي يخالف القانون أرتكب بدون عذر يعاقب عليه.

وانطلاقا من هذا التعريف، يمكن ملاحظة ما يلي:

- القاعدة القانونية: فكل فعل يخرق قاعدة قانونية يعتبر جريمة تستوجب عليه العقوبة.
- وفي المحكمة: لا يعتبر الفرد مجرما إلا إذا اعترفت المحكمة بذلك.

كما تعرف الجريمة من الناحية القانونية أيضا بأنها: " كل عمل مخالف لأحكام قانون العقوبات، وقانون العقوبات هو الذي يتضمن الأفعال المجرمة، ومقدار عقوبتها. ويعرفها

1 أسماء بنت عبد الله التويجري، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدات للجريمة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير جامعة نايف للعلوم الأمنية، العربية السعودية ، 2011، ص 27-28.

2 عودة يحي خير الله، البيئة والسلوك الإجرامي: دراسة نظرية في الأنثروبولوجيا الجنائية، مجلة الآداب ، الجامعة المستنصرية، العدد 107، (د. ت). ص ص390-391

3 جميلة لمزري وحبة وديعة، قراءة سوسيولوجية لظاهرة الجريمة المعاصرة بالمجتمع الجزائري، مجلة الدراسات الاجتماعية، جامعة الوادي، 07جويلية 2014، ص 173. العدد

محمد نجيب حسني:" الجريمة فعل غير مشروع صادر عن إدارة جنائية يقرر القانون عليه عقوبة أو تدبيرا احترازيا"[1].

4- التعريف النفسي للجريمة:

يرى أدلر أن الجريمة في علم النفس هي تعبير عن طاقة لم تجد مخرجا اجتماعيا، فأدت إلى سلوك لا يتفق والأوضاع التي يسمح بها المجتمع، وأن شعور الإنسان بالنقص والدونية هو المصدر الأول لكل نشاط، وغاية كل إنسان هي السيطرة أو التفوق، والشعور بالدونية قد يكون عاهة أو نقصا جسمانيا أو قصورا اجتماعيا أو عائليا أو اقتصاديا أو غيرها، فهذا الشعور بالدونية يحدد خطوط الشخصية وخط سيرها للتخلص من هذا النقص أو تعويضه تعويضا معتدلا أو مبالغا فيه[2].

بينما يرى سمير نعيم أن السلوك الإجرامي عبارة عن العملية التعويضية للإحباط المستمر، وأن الإجرام نوعان: نوع يستخدم كاستراتيجية للدفاع عن الذات، ونوع يستخدم بسبب أن الفرد يرى نفسه الحقيقية الوحيدة من حيث الأهمية الاجتماعية.

5- التعريف الاجتماعي للجريمة:

هي نوع من الخروج على قواعد السلوك التي يرسمها المجتمع لأفراده، أو هي كل انحراف عن المعايير الجمعية التي تتصف بقدر هائل من الجريمة والنوعية والكمية.

وبناء على هذا التعريف، يمكن القول أنه لا توجد جريمة ما لم تتوافر الأركان الثلاثة للجريمة التالية:

- قيمة تقدرها الجماعة أو تحترمها طائفة من طوائف تلك الجماعة.
- انعزال حضاري أو صراع ثقافي يعمل عمله داخل طائفة أخرى من طوائف تلك الجماعة، فلا يعود أفرادها يقدرون تلك القيمة، وبالتالي فإنهم يصبحون مصدر خطر كبير على تلك الجماعة.
- اتجاه عدائي نحو القصر أو الضغط من جانب أولئك الذين يقدرون تلك القيمة الجمعية ضد أولئك الذين لا يقدرونها ولا يحترمونها[3].

من خلال استعراضينا للمفاهيم المختلفة للجريمة وخصوصا المفهومين القانوني والاجتماعي، يظهر لنا أن هناك قاسما مشتركا بينهما وهو: أن الجريمة هي خرق لمعايير وضوابط المجتمع، وهي ضرر يصيب الفرد والمجتمع، ويقرر لها القانون الذي يحمي ويمثل الهيئة الاجتماعية عقابا أو جزاء جنائيا.

ثانيا : العوامل الاجتماعية المؤثرة في انتشار الجريمة بالمجتمع الجزائري .

1 أسماء بنت عبد الله التويجري، مرجع سابق، ص 29-30.

2 شقير زينب، مرجع سابق، ص 305.

3 سميرة عبده، التحليل النفسي للجريمة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1989.

فيما يلي أهم المتغيرات الاجتماعية التي أدت إلى انتشار الجريمة في المجتمع الجزائري:

1- الأزمة القيمية (اللامعيارية أو الأنوميا):

الأزمة القيمية أو أنوميا مصطلح يشير إلى الوضع الذي تختفي فيه المعايير الاجتماعية، وتعدم فيه القواعد والأساسيات الموجهة للسلوك البشري.

ويرجع أصل كلمة أنوميا إلى الكلمة الإغريقية anomie التي تعني: "انعدام القانون" أو "انعدام الثقة" أو حالة البلبلة والشك" التي يسببها غياب سلطة القانون. أما في العصر الحديث فقد كان رائد المدرسة الاجتماعية الغربية "إميل دور كايم E. Durkheim أول من وضع هذا المصطلح عام 1893 في كتابه تقسيم العمل "ثم طوره من بعده" روبرت ميرتن R. Merton سنة 1957 في سياق النظريات المفسرة للظواهر الإجرامية.[1]

فمصطلح الأنوميا الحديث، يعني بشكل عام "انعدام المعايير" وهو يرتبط مباشرة بالنظم المعيارية التي تنبني عليها مختلف مظاهر التنظيم الاجتماعي. وأي خلل قد يصيب المنظمة المشكلة للمعايير الاجتماعية التي تنظم وتسير المجتمع يؤدي مباشرة إلى اختلال البناء الاجتماعي ككل ومن ثم ظهور الأنوميا أو اللامعيارية، ومنه يمكن اعتبار انتشار ظاهرة الجريمة في المجتمع عبارة عن اختلال أصاب المعايير الاجتماعية، وبالتالي بروز اللامعيارية. وحسب ميرتون أنه لما البناء الاجتماعي لا يمنح الفرص لبعض الأفراد لتحقيق أهدافهم يضطرون إلى الخروج عن القيم الثقافية السائدة في المجتمع وذلك باللجوء إلى الوسائل غير المشروعة لتحقيق أهدافهم والتي تتمثل في السلوكيات المنحرفة والإجرام.

وحسب فضيل دليو (2010) فان للمعيارية نتائج على الأفراد والمجتمعات، وتتمثل في:

- **تدمير الذات**: من خلال الإدمان على المخدرات، الاسترسال في إتيان الفواحش ما ظهر منها وما بطن، الإنفاق من غير حاجة وتبديد الطاقة في غير ضرورة.
- **تدمير الآخر**: التمرد على القيم، العنف اللفظي والجسدي، أعمال الشغب، تخريب الأشياء، الإرهاب، والإجرام.
- **اللامعيارية:** هناك نوعين، يؤدي كل منهما إلى مجموعة من المظاهر والسلوكيات قد تصل بالفرد إلى حالة اللا معنى، وهي فقدان الفرد للمعنى من الحياة، ونلخصها في الآتي:
  - **اللا معيارية اتجاه الذات**: وتشمل : العجز، الضياع، اللاانتماء، اليأس، العزلة، الإحباط، اللا ثقة بالنفس، كراهية الذات، غياب الحلم، فقدان الإحساس بالوجود الفعال، مهاجمة الذات (الإدمان، الانتحار)، العدوانية إزاء المجتمع (أعمال العنف، الإهاب، التخريب...).

1 أمير فنور ، ظاهرة الأنوميا وأزمة المؤسسات والمجتمع الجزائري في الجزائر، ماي، 2012
https://www.Amir-fennour-over-blog.com

- **اللامعيارية اتجاه الآخرين**: عدم فهمهم، عدم الثقة بهم، عدم التعاون معهم، عدم الشعور بالانتماء إليهم وإلى قضاياهم،... الاستسلام لهم ويطلق على هذه الحالة عموما بظاهرة التخدير الثقافي.

بناء عما سبق، يمكن القول بأن اللامعيارية تؤدي إلى انتشار مختلف الآفات الاجتماعية بالمجتمع وعلى رأسها الجريمة. ثم إن المتفحص للمشهد الاجتماعي في الجزائر، يخلص إلى القول بأن الجريمة في هذا المجتمع قد أخذت أبعادا خطيرة؛ بوصولها معدلات قياسية تجاوزت الخطوط الحمراء التي وضعها المجتمع كصمام أمان لأمنه واستقراره. وفي هذا الصدد كشفت تقارير موثوقة لمصالح مهتمة بعالم الجريمة والانحراف، أن هناك ارتفاعا ملحوظا لمعدل الجريمة في الشرق الجزائري، نذكر على سبيل المثال: منذ بداية سنة 2010 بنسبة 19%، مع تسجيل 3215 جريمة، وتوقيف أكثر من 16 ألف شخص منهم 723 امرأة بنسبة تقارب الخمسة بالمئة[1].

نلاحظ من السياق السابق أن الإجرام لم يعد مقتصرا على فئة الراشدين من الرجال بل امتد ليشمل النساء والأحداث، وشمل أيضا جميع الفئات والمستويات الاجتماعية المختلفة، وأصبح مألوفا لدينا أن نرى ونسمع بسلوكيات إجرامية لا أخلاقية تسيء إساءة كبيرة للمنظومة القيمية الجزائرية.

وهذا ما جعل مختلف الباحثين المشتغلين في الحقل الجنائي، وكذا مؤسسات الضبط الاجتماعي، ومختلف وسائل الإعلام المحلية والوطنية تجمع كلها على أن المجتمع الجزائري أضحى - من خلال هذه الظاهرة - يعيش أزمة قيمية حقيقية، أو حالة من "اللامعيارية"؛ بتعبير إميل دور كايم، فقد أصبح مألوفا لدينا كما سبق الإشارة إليه أن نسمع بجرائم غير مسبوقة في هذا المجتمع بحكم خصوصيته الدينية.

إن الانتشار المقلق لمظاهر الإجرام والسرقة والاعتداءات وقطع الطرق وكثرة الاحتجاجات وارتفاع نسب الانتحار وانتشار الأمراض العقلية والعصبية، ومظاهر الهجرة غير الشرعية وهروب الأدمغة والكفاءات نحو الخارج، وأزمة الانحلال الخلقي والفساد الذي ينخر مؤسسات الدولة المختلفة... الخ، كلها مظاهر لا يمكن تفسيرها بالرجوع إلى الظروف الاجتماعية فحسب، فهذه الظواهر تتكلم بنفسها عن حالة الضغط والإحباط الشديد التي يواجهها الفرد الجزائري بسبب أزمة اللامعيارية، والتي جعلته هو الآخر يتخلى عن مجموعة من التصورات الأخلاقية والمعايير التي يخضع لها سلوكه في إطار البناء الاجتماعي العام.[2]

1 عماد بن تروش ، الأزمة القيمية والجريمة في الجزائر، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 13، 2011.

2 أمير فنور ، الأنوميا وأزمة المؤسسات و المجتمع في الجزائر، المرجع السابق.

وبناء عليه، يمكن القول أن المجتمع الجزائري هو مجتمع أنومي (لا معياري) بكل معنى الكلمة، ومن ثم فكل جزائري هو أنومي صغيرا كان أم كبيرا ومهما كان مستواه الفكري والاجتماعي بشكل من الأشكال وبكل مستوى من المستويات حسب قول أمير فنور، ويبقى القول أنه يجب على كل فرد من المجتمع أن يعمل على رفض مظاهر الانحراف والإجرام والفساد المنتشرة بدأ من نفسه وذلك انطلاقا من المبادئ الأخلاقية الراقية مع الرفض التام أن يكون فاسدا أو مفسدا لقيم مجتمعه ومؤسساته.

2- ظاهرة الفقر والبطالة:

تعتبر ظاهرة الفقر واحدة من أهم المعضلات التي واجهتها المجتمعات والحكومات والنظريات منذ القدم، وقد شهدت نهاية القرن العشرين إعادة الاهتمام بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تثيرها ظاهرة تفشي الفقر باتساع مساحته وميادين عمقه في الدول النامية.

ويُعرف الفقر على أنه عدم القدرة على بلوغ الحد الأدنى من الشروط الاقتصادية والاجتماعية، التي تُمكن الفرد من أن يحيا حياة كريمة، والفقر له أبعاد وأشكال متعددة، هناك بعد اقتصادي، إنساني، سياسي، سوسيو ثقافي ووقائي.

ومن المهم الإشارة إلى مفهوم الفقر من وجهة نظر الفقراء أنفسهم، حيث يرونه نتيجة لعدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد والأسرة والمتمثلة في توفير المأكل والملبس والمسكن الملائم، وضمان العلاج وتوفير المستلزمات التعليمية لأفراد الأسرة وتسديد فواتير الماء والكهرباء وتلبية الواجبات الاجتماعية[1].

وقد اكتسب تحليل ظاهرة الفقر في الجزائر أهمية كبيرة مع نهاية عقد الثمانينات من القرن الماضي وذلك في ظل النتائج المخيبة للتوقعات جراء تطبيق الإصلاح الاقتصادي، حيث صاحب برامج التصحيح الهيكلي والإصلاح الاقتصادي في الجزائر انخفاض كبير في الاستثمارات العامة والنفقات الاجتماعية في المجالات التي تمس الفقراء بصورة مباشرة، بما في ذلك الخفض الشديد في دعم الأغذية والطاقة وفي إنشاء البنية الأساسية في المناطق الفقيرة، كما تفهقرت معها الحالة العامة على صعيد التشغيل نتيجة الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات العمومية والخاصة مما دفع هذه المؤسسات إلى التسريح الجماعي للعمال مما أدى إلى تفاقم البطالة والتي وصلت نسبتها إلى 30 بالمئة سنة 2000[2]. وقد صاحب ارتفاع معدل البطالة الناتج عن سياسة الإصلاح انخفاض في مستوى المعيشة

1 قورين حاج قويدر ، ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية، البطالة والتضخم، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف، العدد 12، جوان 2014، ص 17.

2 محمد جصاص ، الفقر والسياسة الاقتصادية في الجزائر، دراسة تحليلية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 03، الجزائر،2016،ص 365

لنسبة كبيرة من المجتمع الجزائري، مما أدى إلى تدهور قطاع التشغيل وتدهور المداخيل وانعدام فرص الاستفادة من أدنى الخدمات الاجتماعية، ومنه انتشار ظاهرة الفقر بشكل سريع خلال هذه الفترة، مما أدى إلى انتشار الجريمة بشتى أنواعها.

لقد أكّد الخبراء والباحثون الجزائريون أن نسبة الفقر بالجزائر لا تقل عن 40%، واعتمد هؤلاء الباحثون والمختصون في علم الاقتصاد في تحديد هذه النسبة من خلال اعتمادهم على بعض الدراسات والأبحاث التي كشفت أن أكثر من 45% من الأجراء يعيشون تحت الخط الأدنى للفقر بالجزائر، فيما توصلت دراسات أخرى إلى تأكيد أن نصف المجتمع الجزائري فقير؛ باعتبار أن ملف الخوصصة تسبّب في غلق أكثر من 40 ألف مؤسسة، ترتب عنه تسريح حوالي 500 ألف عامل، انضمت عائلاتهم إلى دائرة الفقر[1].

الجدول التالي يمثل معدلات الفقر في الجزائر ما بين 2008-2013

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
نسبة الفقر	%11.1	%9.8	%6.2	%5.55	5.20%	%5.03

المصدر: الفقر في الجزائر بين التصريحات الرسمية والغير رسمية.

http://. islam fin go-forum.net/t5333-topic#10411

وبما أن المجتمع الجزائري مجتمع فتي، وله طاقات بشرية مؤهلة للعمل المنتج، فإن لم تجد هذه الطاقات مناصب شغل تدر عليها المال للعيش الكريم فإن الأمر لن يخلو من ارتكاب هؤلاء الشباب لتصرفات إجرامية في الكثير من الأحوال، فحسب كل من كلينارد وآبوت أن الشباب في الدول النامية من أكثر الفئات العمرية الراغبة في تحقيق أهدافها وطموحاتها، وأحيانا تتجاوز إمكانياتهم وقدراتهم، مثل هذه الطموحات والأهداف، الأمر الذي يدفعهم لمعايشة العديد من المشكلات والاتجاه نحو الطرق غير المشروعة، ومن ثم يقعون في الأخطاء ويرتكبون الجرائم مخترقين قيم المجتمع ومعاييره وضوابطه، وغالبا ما تستغرق المسائل المالية جزءا كبيرا من اهتمام الشباب، وقد يتمحور هذا الاهتمام حول مسألة الحصول على المال، ولو بطرق غير مشروعة، إذ يمثل نقص الأموال مشكلة رئيسية لأغلب الشباب نتيجة للبطالة، أو العمل المتقطع أو الدخل المنخفض الذي لا يحقق للشباب متطلبات حياته، ومع التأرجح المستمر بين الأمان والقلق يلجأ الشباب إلى ارتكاب العديد من أنماط الإجرام والانخراط داخل نطاق العديد من المشكلات الاجتماعية[2].

الواقع أن كل من الباحثين كليفورد شو وهنري ماكاي أكّدا على أن الجريمة تنتشر في المناطق التي تعاني من عوز اقتصادي وفقر مدقع على نطاق واسع بين أفرادها، كما أن الإجرام يصبح تقليدا اجتماعيا بالنسبة إلى عدد كبير من المجرمين.

1 قورين حاج قويدر، ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية، البطالة والتضخم، ص 19.

2 محمد جصاص، الفقر والسياسة الاقتصادية في الجزائر، مرجع سابق، ص ص 367-368.

وعليه إذن، يأتي الفقر والحاجة الاقتصادية والحرمان المادي في مقدّمة الأسباب التي تدفع الشباب الجزائري إلى ارتكاب الجرائم ضد المجتمع، فالفقير الذي لا يجد سبيلا للعيش يضطر إلى السرقة أو القتل أو التزوير أو النصب والاحتيال لكي يسد حاجاته الأساسية وحاجات عائلته ومن يتحمل مسؤولياتهم.

إلى جانب ذلك، فإن ظاهرة البطالة والتي تعتبر ظاهرة معقدة حيث أنها تتأثر بجوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتؤثر فيها كذلك بشكل مباشر وغير مباشر، والتي لها أبعاد أهم هذه الأبعاد ما يلي:

أ) البعد الاجتماعي:

إن البطالة كمشكلة تعاني منها الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لم تعد بما تحمله في طياتها من آثار سلبية تمثل أزمة تعطل طاقة إنتاجية، بل أضحت تمثل خطرا يهدد أمان المجتمع واستقراره، "إذ أنها تشكل السبب الرئيسي لمعظم الأمراض والمشكلات الاجتماعية في أي مجتمع كالتطرف والمخدرات والجريمة بأنواعها".[1]

ذلك أن البطالة تقف حجرة عثرة في سبيل تحقيق الانتماء الاجتماعي الذي يمكن للفرد أن يستشعره من خلال ممارسة العمل والمشاركة في تنمية المجتمع، وهذا ما أكده أندري قورز(André Gorz):" إن الاندماج في المجتمعات المعاصرة لا يتم إلا بالعمل، وكون هذه المجتمعات عاجزة عن توفير الشغل لكل الأفراد في المجتمع فهي تعمل على زيادة عملية الإقصاء من المجتمع".[2]

إن حالة الإقصاء والإحساس باللا انتماء التي يشعر بها البطالين تولد لديهم حالات من الإحباط والحقد على المجتمع، وهو ما يُظهر لدى العديد منهم العدائية والسلوكيات المضادة للمجتمع. فالبطالة تولد لدى الفرد الشعور بعدم القيمة، وفقدان الأهمية الاجتماعية، مما يؤدي به أيضا إلى ضياع قدرته على الالتزام بالقوانين الاجتماعية واحترامها وهذا ما ييسر له الطريق نحو الانحراف والتخلي عن القواعد الاجتماعية والقيم. في هذا الأمر يقول محمد علاء الدين: "قد يتطور الأمر لدى العاطل بأن يخلق لنفسه قيما اجتماعية جديدة توائم ظروفه، وقواعد عامة للسلوك نحو الآخرين، تتناسب مع عزلته الاجتماعية الجديدة وتصبح مبررا كافيا لسلوكه الإجرامي".[3]

ب) البعد الأمني:

تمس مشكلة البطالة فئة الشباب، هذه الفئة التي تمتاز بالقوة والقدرة على العطاء، ففي غياب فرص العمل التي تمكن هؤلاء الشباب من تحقيق طموحاتهم واستثمار

1. بدران شبل ، التعليم والبطالة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 40.

2 Gorz. A, croissance économique et exclusion sociale, Revue Galilée, 1992.

3. محمد علاء الدين عبد القادر، البطالة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2003، ص 80.

طاقاتهم، وتظهر مشاعر الخيبة والإحباط لديهم، مما يفقدهم الإحساس بالانتماء إلى المجتمع، ويتسبب ذلك في وقوعهم في مصيدة الخارجين عن القانون والدين.

يعاني المجتمع الجزائري من البطالة والتي تعد عاملا مهما في لجوء الشباب الجزائري لارتكاب الجريمة، لأنها تعتبر من أخطر المشكلات التي تواجه المجتمع الجزائري ككل؛ لكونها تشكل هدرا لعنصر العامل البشري مع ما يتبع ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية وخيمة، كما تشكل بيئة خصبة لنمو الجريمة والتطرف وأعمال العنف وسببا رئيسيا في انخفاض مستوى معيشة الأغلبية العظمى من المواطنين الجزائريين، لقد وصلت نسبة البطالة في الجزائر ما بين الفترة 2000-2003 ما يقارب 26% و 28%. وتعاني فئة خريجي التعليم العالي من أعلى معدل للبطالة مقارنة بالفئات التعليمية الأخرى ... واستفحلت معدلة هذه الظاهرة في الجزائر، حيث وصلت ثلاثة أضعاف البطالة بين الأميين[1] .

فالبطالة تعد سببا رئيسيا لمعظم الأمراض الاجتماعية في أي مجتمع، كما أنها تمثل تهديدا واضحا للاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، فالبطالة بمعناها الواسع لا تعني فقط حرمان الشخص من مصدر معيشته، وإنما تعني أيضا حرمانه من الشعور بجدوى وجوده، فالفرد العاطل عن العمل شخص يائس عديم الانتماء لدولته، فالبطالة تتسبب في انتشار الحقد والشعور بالبغضاء بين فئات المجتمع (الفقيرة اتجاه الغنية)، مما يدفع الفئات المحرومة بعد إصابتها بإحباط شديد الناجم عن عدم قدرتها على إشباع حاجاتها الأساسية إلى التفكير بالانتقام جديا من المجتمع الذي كان سببا في إقصائها من إمكانية حصولها على فرصة للعيش الكريم وتحسين مستوى معيشتها.

3-وسائل الضبط الاجتماعي:

هي الأدوات المستخدمة في الحفاظ على استقرار وديمومة ورقي النظام الاجتماعي.[2] فالنظام الاجتماعي غالبا ما يتعرض إلى العديد من الأخطار والتحديات الناجمة عن اختلال العلاقات الإنسانية واضطراب السلوك الاجتماعي وتحول المؤسسات البنيوية تحولا غير متجانس ويؤثر تأثيرا سلبيا في مسيرة المجتمع. والأخطار التحديات التي تهدد أمن وسلامة المجتمع تعبر عن نفسها في الممارسات الجانحة والأعمال المنحرفة والاتجاهات والتيارات الملتوية التي تخرج عن السياقات السلوكية والتفاعلية السليمة التي يقرها المجتمع وتقبلها الأعراف والعادات والتقاليد وتوافق عليها القوانين المدونة وغير المدونة ويرضى عليها الضمير الإنساني ويعتمدها الرأي العام.

وتعتبر وسائل الضبط الاجتماعي؛ بمثابة الصيغ الإجرائية للحد من ظواهر الانحراف والجريمة؛ وتمكن المؤسسات من أداء وظائفها الاجتماعية بطريقة إيجابية وفاعلة. ولكن

1 بريقل هاشمي، البطالة وأثرها على الفرد والمجتمع، مجلة جيل للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 03، تشرين أكتوبر، 2014،ص 155

2 Mitchell. D.A. Dictionary of Sociology? London, Rutledge and Kegan Paul. 1973,P 167.

إذا كانت وسائل الضبط الاجتماعي ضعيفة وغير حازمة في معاقبة الجانح أو المسيء بغية إرشاده إلى صوابه فإنها لا تستطيع التصدي إلى الجريمة والانحراف وبالتالي يكون المجتمع عرضة للتحلل والتمزق والفساد.

فحسب ابن خلدون :"إن الآدميين بالطبيعة الإنسانية يحتاجون في كل اجتماع إلى وازع حاكم يزع بعضهم عن بعض...إن هذا الاجتماع إذا حصل للبشر كما قررنا وتمّ عمران العالم بهم، فلا بد من وازع يدفع بعضهم عن بعض لما في طباعهم الحيوانية من العدوان والظلم وليست السلاح التي جعلت دافعه لعدوان الحيوانات كافية عن دفع العدوان عنهم، لأنها موجودة لجميعهم فلا بد من شيء آخر يدفع عدوان بعضهم على بعض ولا يكون من غيرهم لقصور جميع الحيوانات عن مداركهم و إلهاماتهم، فيكون ذلك الوازع واحدا منهم يكون له عليهم الغلبة والسلطان واليد القاهرة حتى لا يصل أحد إلى غيره بعدوان."[1]

إن تحليلا مبدئيا لما جاء في قول ابن خلدون حول مسألة الضبط، يؤدي بنا للقول بأن أي خلل يصيب آليات الضبط الاجتماعي في المجتمع يتسبب حتميا في انتهاك للقانون ويهدد سلامة وأمن المجتمع بأسره، وفعلا يبدو أن هذا ما يحدث في الجزائر إذ لم تعد حوادث الموت تشكل صدمة للجزائريين، فهم يصبحون ويمسون على أخبار أشخاص قضوا قتلا أو دهسا أو غرقا، أو حتى من شدة الفرح في حفلات زفاف أو في مباريات كرة القدم مثلا. لكن جرائم القتل المتزايدة تبقى الأكثر إثارة للقلق في المجتمع.

وبحسب بيانات الحماية المدنية والمركز الوطني للوقاية والأمن، فإن عشر جرائم ترتكب كل ساعة في الجزائر؛ أي بمعدل 231 جريمة في اليوم الواحد، وتأتي هذه الإحصائيات مقلقة، إذ أن من بين المتورطين في جرائم القتل، مع سبق الإصرار والترصد ومع توفر النية الإجرامية للقتل، قصرا تقل أعمارهم عن 18 عاما من ذكور وإناث على حد سواء.[2] ويضيف نفس المصدر بأن: "الأمر لا يتعلق بأسباب بسيطة وهامشية...؛ فثمة ارتباط بعدم صرامة القوانين وفاعليتها، وغياب رجال الأمن خصوصا في الأحياء الشعبية الفقيرة حيث الجريمة تتفشى بكل أنواعها".

وبناء عليه؛ أمكننا القول أن آليات الضبط الاجتماعي في الجزائر ومؤسساته قد أضحت عاجزة نوعا ما على إيجاد استراتيجية كفيلة بتقويض السلوك الإجرامي في الجزائر، ومحاصرته، وقطع الطريق أمام كل الظروف والعوامل المساعدة على تناميه وانتشاره على نطاق واسع. وبطبيعة الحال هذا الوضع يشجع فئة المجرمين على اقتراف المزيد من الجرائم والتفنن في ارتكابها والتفاخر بها بدون الخجل أو خوف وحين ذاك يصدق القول:" إذا أمن العقاب أسَاء الأدب".

1 سيد أحمد غريب ، تاريخ الفكر الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2000.

2 جازية سليماني ، جرائم قتل تقلق المجتمع الجزائري، 2014، الموقع:

https://www.alaraby.co.uk...6ado-b9d3-4cca-9085-da970477ac29

عندما يشعر الفرد ذو الاستعداد على السرقة والجرائم الأخرى بأن القوانين ليست رادعة، وأن المحاكم مرنة ومتساهلة في إصدار الحكم ضد الجناة والمنحرفين وأن أجهزة الأمن والشرطة لا تتخذ الإجراءات الفورية والفاعلة في القبض على المجرم أو تتلكأ في اتهامه وإحالته على المحاكم المختصة لغرض العقوبة التي يستحقها فإن المجرم لا يتردد عن ارتكاب المزيد من الجرائم ضد المجتمع لا سيما عندما تكون تنشئته الاجتماعية ناقصة وملتوية وظروفه الاقتصادية والاجتماعية صعبة ومعقدة وشخصيته مضطربة ومريضة.

إن تساهل وهشاشة ومطاطية وسائل الضبط الاجتماعي تسبب زيادة المخالفات والجرائم؛ في حين تقل نسب معدلات المخالفات والجرائم، إذا كانت هذه الوسائل فاعلة وكفؤة وحازمة. وعليه وجب إذن على الدولة القيام تحويل هذه الوسائل من وسائل مرنة ومتساهلة إلى وسائل حازمة وجدية وكفؤة، لكي تقل معدلات الجريمة ويكون سلوك الأفراد سويا وتكون العلاقات فيما بينهم متزنة وسليمة.

ورغم ذلك، يمكن إضافة أن عدد المخالفات والانتهاكات القانونية التي تحصيها دوائر الشرطة والمؤسسات المعنية تؤكد على أن حتى التشريعات والقوانين لم يتم احترامها وهذا دليل على حالات اللا معيارية التي تقودنا إلى المتغير الأول في دراستنا، إذ أن إشارات المرور والإجراءات القانونية المتخذة بأي صفة كانت لم تؤثر على سلوك السائقين، حيث لم يراعي أصحاب المركبات أي إجراء من الإجراءات التي تحث الإشارة على احترامها، رغم تواجد دوريات رجال الشرطة والدرك في أماكن مختلفة من هذه الطرقات، وما يمكن استنتاجه من هذا الوضع هو أن فشل الإجراءات الرسمية يزيل مصداقية السلطات العمومية ويشجع التصرفات المعادية للتمدن[1].

- **خاتمة:**

وصفوة القول، فإن المعدلات القياسية التي وصلت إليها الجريمة تنذر بخطر كبير على مستقبل المجتمع الجزائري، مما يحتم على جميع الأطراف الفاعلة فيه التحرك وإيجاد حلول مناسبة للظروف الحالية التي تعيشها الجزائر ووفق الإمكانيات المتاحة لضمان سلامة وأمن الوطن والمواطنين؛ دون إقصاء وتهميش لطرف من الأطراف، ذلك من خلال:

- توعية مؤسسات التنشئة الاجتماعية بأهمية الدور الذي تلعبه في إنتاج أجيال قادرة على المساهمة في تنمية الوطن وحمياتهم من كل الأخطار المحدقة بهم خاصة في ظل العولمة.
- إشراك الشباب في المسيرة التنموية للوطن وعدم إقصائهم، من خلال خلق فرص عمل لهم وتحسين ظروفهم المعيشية والسكنية والتعليمية والصحية لهم ولأسرهم، مما يساعد في إعادة الأمل إلى نفوسهم ويصرف نظرهم عن إتيان الأفعال الإجرامية أو

1 سليمان مظهر ، علم النفس الاجتماعي (نظرية المواجهة النفسية والاجتماعية مصدر المجابهة)، منشورات ثالة، الأبيار، الجزائر، 2010، ص 153

الهروب للخارج عبر وسائل أقل ما يقال عنها تؤدي للموت في قوارب في البحر أو الزج بهم في سجون البلدان التي قصدوها.

- وضع استراتيجية من طرف الجهات المسؤولة واضحة تسمح بمحاصرة ظاهرة الإجرام والقضاء على أسبابه من خلال التشريعات والحزم في تنفيذها مع اليقظة والتنسيق مع مختلف الجهات والقوى الاجتماعية الفاعلة.

- **المراجع المعتمدة:**

المراجع العربية:

- ابن تروش عماد ،الأزمة القيمية و الجريمة في الجزائر، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد 13، 2011.
- أبو سمرة محمد عبد الحسين، علم النفس الجنائي، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.
- إحسان الحسن محمد، السرقة كمشكلة اجتماعية، مطبوعات مديرية الشرطة العامة، مديرية البحوث والدراسات، بغداد، 1983.
- بريقل هاشمي، البطالة وأثرها على الفرد والمجتمع، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد03: تشريل/أكتوبر 2014.
- التويجري أسماء بنت عبد الله، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدات للجريمة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، 2011.
- جصاص محمد، الفقر والسياسة الاقتصادية في الجزائر.دراسة تحليلية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 03، الجزائر،2016.
- حاج قويدر قورين ، ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الظفرة المالية، البطالة والتضخم، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد12، جوان، 2014
- خير الله عودة يحي ، البيئة والسلوك الإجرامي: دراسة نظرية في الأنثروبولوجيا الجنائية، مجلة الآداب، الجامعة المستنصرية، العدد 107، دس.
- دليو فضيل، العولمة والهوية الثقافية (سلسلة أعمال الملتقيات)، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2010.
- سمير نعيم، الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي، القاهرة، 1969.
- شبل بدران، التعليم والبطالة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002.

- شقير زينب محمود ، الباثولوجيا الاجتماعية والمشكلات المعاصرة، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، مصر2001.
- عبده سمير ، التحليل النفسي للجريمة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر ، 1989.
- علاء الدين محمد عبد القادر، البطالة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2003.
- غريب سيد أحمد، تاريخ الفكر الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، مصر 2000.
- لمزري جميلة و حبة وديعة، قراءة سوسيولوجية لظاهرة الجريمة المعاصرة بالمجتمع الجزائري، مجلة الدراسات الاجتماعية، جامعة الوادي، العدد 07، جويلية 2014.
- مظهر سليمان، علم النفس الاجتماعي (نظرية المواجهة النفسية والاجتماعية. مصدر المجابهة)، منشورات ثالة، الأبيار، الجزائري، 2010.
- **المراجع الأجنبية:**

-Gorz. A, croissance économique et exclusion sociale, Revue Galilée, 1992.

- Mitchell. D. A. Dictionary of Sociology, London, Rutledge and Kegan Paul, 1973.

المو اقع الإلكترونية:

- سيلماني جازية، جرائم قتل تقلق المجتمع الجزائري، 2014، https://www.alaraby.co.uk
- ونس بورنان، الجزائر.. ارتفاع معدل الجريمة بنسبة 16% خلال 2017 ، /
- https://al-ain.com/section/society
- فنور أمير ظاهرة الأنوميا وأزمة المؤسسات والمجتمع في الجزائر، ماي 2012 https://www.Amir-fennour-over-blog.com